معوقات تنظيم المرافق السياحية في العراق (دراسة مقارنة)

الباحثة: نبأ سالم جبار أ.م.د. علاء نافع كطافه

جامعة ميسان/ كلية القانون

الملخص:

أمام التطور الملحوظ في قطاع السياحة هناك مؤشرات أن العراق يمكن أن يصبح مركزاً سياحياً رائد في العالم، نظراً لتمتعه بإمكانيات سياحية فريدة (تاريخية، وحضارية، وطبيعية، ودينية) بالإضافة الى موقعة الجغرافي المتميز، ولكن يقف في طريق ذلك مشاكل وعراقيل عديدة تمنع قطاع السياحة من النمو وأخذ مكانه المناسب في عملية التنمية الاقتصادية، تتنوع هذه المشاكل وتختلف.

الكلمات مفتاحية: (المرافق السياحية، القطاع السياحي، استراتيجية سياحية، معوقات).

Obstacles to organizing tourism facilities in Iraq (comparative study)

Researcher: Nabaa Salem Jabbar, M.D. Alaa Nafeh Katafa

Maysan University/ College of Law

Abstracts:

In front of the remarkable development in the tourism sector, there are indications that Iraq can become a leading tourist center in the world, due to its unique tourism potential (historical, civilized, natural, and religious) in addition to its distinguished geographical location, but many problems and obstacles stand in the way that prevent the tourism sector. From growth and taking its proper place in the process of economic development, these problems vary and differ.

Keywords: (tourist facilities, tourism sector, tourism strategy, obstacles).

المقدمـــــــة:

أولاً: موضوع البحث

إنَّ ادارة وتنظيم النشاط السياحي في الدولة ليست بالعملية البسيطة انما هي عملية معقدة، وتواجه الاجهزة الادارية المختصة عدة صعوبات وتحديات تعترض قيامهم بأعمالهم وتحد من تطور القطاع السياحي، هذه المعوقات تصنف الى انواع عديدة فهي قد تكون امنية، ادارية، سياسية، اقتصادية، اعلامية وتسويقية... وان معرفة المعيقات التي تعترض تنظيم المرافق السياحية له اهمية كبيرة حيث ان تحديدها والوقوف عليها سيساهم في إيجاد الحلول اللازمة وذلك من تجل النهوض بالسياحة والارتقاء بها الى أفضل مستوى ، ومن هذا المنطلق فأن قطاع السياحة العراقي لن يحقق الفوائد المرجوة منه ، ولن يستطيع النمو ومواكبة الدول المتقدمة سياحياً مالم يتم الوقوف على هذه المشاكل ووضع الخطط والدراسات لحلها وتقليل آثارها السلبية ، فصناعة السياحة في العراق لم تستغل بالشكل الصحيح على مدار السنوات السابقة ، وتعرض للعديد من الصعوبات المختلفة.

أن هذا البحث جاء ليسلط الضوء على اهم المعوقات التي تعترض تنظيم نشاط المرافق السياحية وصناعة السياحة بشكل عام، وكيف تؤثر هذه المعوقات في ازدهار السياحة العراقية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة دراستنا انه مع تطور القطاع السياحي وتزايد الاهتمام بالسياحة والمنشآت السياحية ، وظهور الاليات المستجدة في انشاء وتطوير المرافق السياحية في مختلف بلدان العالم الا انه يلاحظ ان قطاع السياحة في العراق غير متطور ، ويعاني من الإهمال وعدم الاهتمام على الرغم ان العراق يمتلك مركزا سياحيا بسبب مكانته التاريخية والاثرية والدينية وموقعة المتميز، بالإضافة الى المقومات السياحية المنشرة في اغلب المحافظات العراقية، الا ان اغلب هذه المقومات لم تستغل بالشكل السليم والمخطط لتحقيق تطور في القطاع السياحي.

ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية ومكانة المرافق السياحية في اقتصاديات العديد من الدول، حيث يلاحظ الاهتمام المتزايد الي تولية السطات للمرافق السياحية في الآونة الأخيرة، اذ يعتبر القطاع السياحي من اهم الركائز الاقتصادية حاليا، وكذلك تتضح أهمية هذا البحث فيما توفره هذه الدراسة من مادة علمية قانونية تنفع طلاب العلم والباحثين في السياحة بشك عام، فنأمل ان يقدم هذا البحث الحلول ويساعد الإدارة في تلافي القصور والمعوقات في تنظيم المرافق السياحية، وأيضا تقديم المقترحات من اجل استحداث أفضل آليات تسيير واستغلال المرافق السياحية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

خامساً: منهجية البحث

نظراً للطبيعة الخاصة لموضوع بحثنا وللإجابة على الإشكالية المطروحة كلن لزاماً علينا استخدام المنهج التحليلي، والذي سنقوم عن طريقه بإجراء دراسة تحليلية لكل جزء من أجزاء البحث، وكما اعتمدنا المنهج المقارن للمقارنة مع التشريعات الأخرى المهتمة بقطاع السياحة والمنشآت السياحية وتطبيقاتها في هذا المجال، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين التشريع العراقي، وقد اخترنا التشريعين المصري والاماراتي.

سادساً: هيكلية البحث

للإحاطة بجوانب هذا الموضوع، سنتبع في هذه الدراسة تقسيم خطة البحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول منها دراسة المعوقات التشريعية لتنظيم المرافق السياحية، وفي المطلب الثاني سنبحث المعوقات الإدارية والتنظيمية.

المطلب الأول

المعوقات التشريعية والقانونية

أولاً: مفهوم التشريعات السياحية واهميتها

تعرف التشريعات السياحية بانها(مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات التي وضعت لغرض تنظيم عمل القطاع السياحي)[١].

وقد عرفت أيضا بانها(القوانين والقواعد التي تهتم بالسياحة وهذه القوانين اما ان تهتم بتطوير النشاط السياحي في البلد او حماية المستهلك " السياح والعاملين في مجال السياحة" واما تهتم بالتوفيق بين السياحة والنظام العام) وهذه القوانين والتشريعات تتميز بانها فرع من فروع القانون الاقتصادي وانها ذات طابع دولي وهي قوانين حديثة النشأة واسعة النطاق تشمل جميع جوانب النشاط السياحي[٢].

ولهذه التشريعات اهمية كبرى فهي تعمل على النهوض بالقطاع السياحي حيث تعتبر من اهم اسس التنمية السياحية اذ انها تمنح الجهات المعنية بالسياحة الصلاحيات اللازمة التي تمكنها من ممارسة الاختصاصات والمهام الموكلة اليها، وتساعد في حماية السياح من الاستغلال وتعطي الصلاحية للجهات المختصة بإصدار انظمة وتعليمات لتنظيم العمل السياحي[٣]

فلهذا اغلب الدول تلجأ الى سن التشريعات والقوانين الخاصة بالسياحة، ولأهمية هذه التشريعات فأن اي خلل فيها يعتبر من معيقات تنظيم وتطوير السياحة.

ثانياً: المعوقات التشريعية والقانونية

ففي العراق نجد ان القطاع السياحي يعاني من ضعف في المنظومة التشريعية الخاصة بالسياحة ومن ابرز ملامح هذا الضعف هو قدم القوانين والتشريعات السياحية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات[٤] ،اذا ان قانون السياحة العراقي صدر عام (١٩٦٧) وما زال ساري حتى الان[٥]

حيث أن هذا القانون ما زال نافذا على الرغم من استتباعه بتعليمات لاحقة وليس هو فقط بل هناك قوانين اخرى وهي:

١_ القانون رقم (١٢٣) لسنة (١٩٦٠) الخاص بمصلحة المصايف والسياحة على الرغم من حل المصلحة والغائها.

٢_ نظام تصنيف المنشآت السياحية رقم (٣٥) لسنة (١٩٦٨) بالرغم من صدور التعليمات رقم (١) لسنة (٢٠٠٤) بخصوص تشغيل وتصنيف المرافق السياحية.

٣_ قانون تنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة رقم (٢٠) لسنة (١٩٦٠) بالرغم من صدر قانون رقم (٤٩) لسنة (١٩٨٣) وتعديلاته ونفاذ هذين القانونين معا ادى الى ارباك تنظيم النشاط الخاص بالشركات السياحية

٤_ وايضا يلاحظ ان قانون المؤسسة العامة للسياحة ما زال نافذا على الرغم من حل المؤسسة وحلول هيئة السياحة محلها[٦]،بالإضافة الى قدم القوانين فأن الاطار التشريعي والقانوني للسياحة يعاني من قصور ونقص واضح فمثلا قانون تنظيم الشركات السياحية رقم (٤٩) وتعليماته لم تنظم مسالة تأسيس الشركات السياحية الاجنبية فروع تابعة لها في داخل العراق وهذا خلل واضح يجب إصلاحه[٧].

وايضاً لم يحدد فئات معينة للشركات السياحية ووكالات السفر والسياحة ولم يحدد الاعمال التي تقوم بها[٨]، بالإضافة الى ذلك نجد ان البند الثالث من تعليمات اجازة ممارسة المهنة للمرافق السياحية الخاصة بتنظيم التنازل عن الترخيص للغير لم يذكر الجهة التي يقدم لها طلب التنازل اذا لم تحدد اي دائرة من دوائر هيئة السياحة ، ولم يحدد المدة التي يجب على الهيئة الرد فيها على طلب التنازل وهذا ايضا نقص في القانون يجب تلافيه ومعالجته[٩].

ولم تحدد التعليمات الفترة التي يجد ان يتم خلالها تصنيف المرفق السياحي بعد تقديم الطلب وانما ترك الامر للجهات الادارية السياحية وهذا الامر قد يؤدي الى الروتين والفساد الاداري حيث قد يقوم اصحاب المرافق السياحية برشوة الموظفين للإسراع بعملية التصيف للمرفق الخاص بهم[١٠]

أما في مصر على الرغم من ان القانون الخاص بالمرافق السياحية قد كان منذ سبعينات القرن الماضي وهو القانون رقم(١) لسنة (١٩٧٣) الا ان الحكومة المصرية في اطار حرصها على تطوير السياحة المصرية وتنظيم المرافق السياحية في الدولة على احسن وجه قد قامت بإصدار تشريعات سياحية جديدة وألغت القانون السابق ، اذ أصدرت قانون المنشآت السياحية رقم(٨) لسنة(٢٠٢٢) وقد الغي بصدوره العديد ومن القوانين وهي القانون رقم (١) لسنة (١٩٩٢) في شأن محال بيع العاديات وقرار رئيس الوزراء رقم(١٣) لسنة (٢٠٢٠)بتشكيل لجنه وزارية للسياحة والاثار وأيضا الغي كل حكم يخالفه[١١] ، وأيضا اصدر مجلس النواب خلال عام (٢٠٢٢) مجموعه من التشريعات الخاصة بالسياحة وهي (قانون انشاء ندوق السياحة والاثار ، قانون انشاء المركز القومي لإدارة المجال الجوي، قانون تنظيم الحج وانشاء البوابة المصرية الموحدة للحج)[١٢].

وقانون المنشآت السياحية والفندقية المصري تهدف نصوصه الى تسيير وتنظيم عملية اصدار التراخيص السياحية بسهولة ويسر، حيث ان نصوصه واضحه وليس فيها غموض او نقص مما يؤدي الى تيسير الإجراءات الإدارية ، وفض التشابك وتداخل الاختصاصات، ويهدف الى تذليل الصعوبات التي تعترض القطاع السياحي عن طريق وضع قواعد قانونية حاكمة ومنظمة[١٣].

اما في الامارات فأن الحكومة الإماراتية وضعت منظومة تشريعية متكاملة لدعم القطاع السياحي تهدف الى جعل السياحة في الامارات طوال السنة وليست موسمية ، حيث ان من اهم العوامل التي أسهمت في تطور السياحة ودعم القطاع السياحي هي مجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها الحكومة ، اذ أصدرت المرسوم رقم (١٣) لسنة (٢٠١١) بشأن البرنامج الالكتروني للمنشآت السياحية والفندقية ، والمرسوم رقم(١٧) لسنة(٢٠١٧) بشأن ترخيص وتصنيف المرافق السياحية ، والنظام رقم (٤) لسنة(٢٠٠٦) بشأن المخيمات السياحية وغيرها من التشريعات التي تنظم كافة جوانب النشاط السياحي وكان الاطار التشريعي اهم داعم لتطور السياحة الإماراتية ووصولها الى هذه المكانة المتميزة عالميا وعربياً[١٤].

ويتضح لنا مما تقدم ذكره في هذا الفرع ان القطاع السياحي في العراق يواجه مشاكل تنظيمية وفوضى إدارية بالإضافة الى ضعف الإطار التشريعي والقانوني وهذه الأسباب تحول دون

تنظيمه وتطويره، الامر الذي يستدعي إعادة التفكير في السياسة السياحية المعتمدة مع الاخذ بعين الاعتبار كافة المؤهلات والإمكانيات البشرية والجغرافية التي يتمتع بها والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال السياحي واهمهما دولة الامارات من اجل رسم معالم سياسة سياحية فعالة في العراق، ولتلافي العقبات والصعوبات التي تواجه قطاع السياحة العراقي يجب توفير الاطار التنظيمي والمؤسسي والبنية القانونية المنظمة له، واعداد البرامج المتكاملة لتنظيمه وتطويره باستمرار، وأن القيام بذلك يتطلب الأيمان الكامل من الدولة بقدر أهمية هذه القطاع الحيوي وقدرته على حل المشاكل التي تعاني منها البلد.

نكتشف مما تقدم ضعف منظومة التشريعات المعنية بالسياحة وقصورها بشكل واضح، مما يجعل السلطات الإدارية المسؤولة والقطاع السياحي في موجهة مشاكل مستمرة، وهذا أن يدل على عدم وعي الحكومة العراقية والمشرع العراقي بضرورة تنمية وتنشيط القطاع السياحي، ففي الوقت التي تتنافس الدول على تطوير قطاعها السياحية وتوفير كافة المتطلبات، في المقابل نجد ان القطاع السياحي العراقي يعاني من قوانين وتشريعات قديمة لا تواكب عصر التطور، يشوبها النقص والقصور، فالنشاط السياحي لا يمكنه النهوض دون تكامل المقومات الأساسية المؤثرة في التنظيم الإداري له وعلى رأسها الإطار التشريعي والقانوني.

المطلب الثاني

المعوقات التنظيمية الإدارية

بادئ ذي بدء، فان معاناة المرافق السياحية في العراق والمعوقات التي تعترض تطورها قد رافقت العراق اكثر من الدول المقارنة التي نظمت وتغلبت على ابرز الصعوبات والتحديات التي تواجه السياحة، بل انها اعتمدت على النشاط السياحي كمجال خصب للتنمية الاقتصادية ، فبالرغم من ان العراق يتمتع بمقومات سياحية هائلة تزخر بها محافظات جميعا الا ان تطور القطاع السياحي في العراق لا يرقى الى المستوى المطلوب الذي يتلاءم مع حجم المقومات والامكانيات السياحية التي يمتلكها بالمقارنة مع التطور الحاصل في الدول الاخرى، ويعود ذلك الى العديد من

المعوقات التي تحول دون تطويره، فهناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من تطور صناعة السياحة وتعرقل تنظيم المرافق السياحية في العراق وأهمها (المعوقات التنظيمية والادارية) ومن أبرز هذه المعوقات:

أولاً- ضعف الاستراتيجية التنظيمية للسياحة:

حيث يفتقر العراق الى وجود رؤية واضحة جادة حول اهمية السياحة وكيفية استغلالها وتطويرها[١٥]، اذا ان القطاع السياحي مهمل من قبل الحكومة العراقية حيث ان استراتيجية الحكومة للتنمية الوطنية منذ (٢٠٠٥) وحتى الان لم تعطي اي اهمية تذكر لتأهيل المرافق السياحية وبالخصوص الاثرية وكان كل تركيز الخطط الحكومية منصبا على القطاع النفطي[١٦] .

لذلك فأن غياب الاستراتيجية السياحية الصحيحة ادى الى تدهور القطاع السياحي وتأثره بشكل سلبي ومباشر حيث لم ينظر لقطاع السياحة كقطاع اقتصادي مستقل يمكن ان يسهم في الدخل القومي للدولة بالإضافة الى ذلك يلحظ ان وزارة السياحة العراقية ليس لها دور فعال في دعم القطاع السياحي[١٧].

يلاحظ مما ذكر ان قطاع السياحة في العراق بحاجة لإعداد خطط واستراتيجيات تنموية سنوية ووضع دراسات واسعه ودقيقة في مختلف المجالات المتعلقة بالنشاط السياحي وذلك لأجل تطويره وتنظيمه بشكل أفضل، وذلك عن طريق زيادة الاهتمام بالنشاط السياحي العراقي بوضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات السياحية التي تنسجم مع الواقع الاجتماعي والحضاري للدولة.

ولكن الوضع يختلف في دول المقارنة ففي مصر استراتيجية السياحة المصرية متكاملة وواضحة المعالم تهدف الى تنشيط السياحة المصرية وتذليل المعوقات التي تعترضها والتي كانت نتيجة للتحول السياسي والاجتماعي منذ عام(٢٠١١) ، وركزت الاستراتيجية المصرية على عدة محاور اهمها تطوير الاطار المؤسساتي والتنظيمي للسياحة، رفع القدرة التنافسية لقطاع السياحة المصرية على الصعيد العالمي، الاهتمام بالترويج السياحي و وتشجيع السياحة الداخلية وزيادة الوعى السياحي[١٨].

اما بالنسبة للأمارات فتتميز باستراتيجية واضحة متطورة محددة الملامح بالنسبة للبرامج والمشروعات السياحية وذلك وفق اسس ومبادئ التطوير المستدامة التي تخدم القطاع السياحي ، حيث حرصت دولة الامارات على الاهتمام بكل ما يتعلق بتطوير السياحة في الامارات من حيث البنى التحتية، الاسس التشريعية والتنظيمية وتوفير كافة مقومات الازدهار والتطور للقطاع السياحي اذ يحظى قطاع السياحة بالأولوية بين القطاعات الاخرى[١٩].

نستنتج مما تقدم ان تغيب الخطط الاستراتيجية لملف السياحة في العراق هو دليل واضح على اهمال الحكومة للسياحة وعدم اعتبارها قطاعاً اقتصادياً مهماً يمكن ان يدر عليها الكثير من الموارد المادية ، فمن الضروري ان تراجع الحكومة موقفها و تتخذ اجراءات جدية واضحة بهذا الخصوص، والتنبه للأهمية الكبرى للسياحة من خلال العمل وبالتنسيق مع الجهات المسؤولة كافة على وضع خطط شاملة ومتكاملة لتنظيم ودعم النشاط السياحي ، وان تكون مبنية على دراسات وأسس علميه ، كما يجب ان يكون من ضمن المسؤولين عن وضع الاستراتيجية للسياحة العراقية خبراء سياحين.

ثانياً- دمج وزارة السياحة والاثار العراقية بوزارة الثقافة:

أن الدمج بين الوزارات قد خلف مشاكل ادارية وقانونية عديدة اذ ان لكل وزارة من الوزارات المدموجة قانونها الخاص وعدد هائل من التعليمات والانظمة والقرارات القانونية المتراكمة فقرار الدمج قد يربك عمل الوزارة الجديدة الناتجة عن الدمج من حيث اي من القانونين سيطبق لتسيير امور الوزارة؟ حيث ان الدمج له اثار سلبية ولم يؤدي الى تقليص النفقات وهو الغرض الرئيسي منه فقط الغى منصب احد الوزيرين مع بقاء جميع الكوادر بل على العكس خلق مشكلة جديدة وهي عدد هائل من الموظفين زائدين عن الحاجة[٢٠] ،هذا بالنسبة لمساوئ الدمج بشكل عام اما عن دمج وزارة السياحة والآثار بوزارة الثقافة [٢١]، فقد شكلت لجنة للدمج بين الوزارتين مكونة من فريق عمل من الامانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية مدير عام من كلا الوزارتين ، وان الدمج بين هاتين الوزارتين لم يكن بالأمر الهين حيث ان وزارة السياحة لديها فرعان مهمان جدا الاول السياحة والثاني الآثار وكلا الفرعان يضمان اختصاصات وخبرات مختلفة [٢٢]،وهذا الدمج قد خلف مساوئ

عديدة سواء على قطاع السياحة او قطاع الاثار ، فبالنسبة لقطاع الآثار فقد تعرض ملف الآثار العراقية للإهمال بشكل واضح مما أثر بشكل سلبي على السياحة الثقافية ، حيث ان الدمج ادى الى تعقيد وكثرة الاجراءات الادارية مع قلة التخصيصات المالية المخصصة لهذا القطاع وبالتالي عدم توفير الآليات الخاصة به ، وكان العديد من الخبراء في مجال الاثار والتراث ضد قرار الدمج حيث قالوا ان دمج الوزارتين ادى الى تعطيل الاستثمار والتنمية في مجال الآثار [٢٣] .

اما تأثير الدمج على مجال السياحة فقد تسبب الدمج بوقف العديد من المشاريع السياحية وادى الى ارباك العمل في العديد من البرامج والمشاريع السياحية المعدة، ومن المشاريع التي توقفت ولم يستكمل العمل بها هي (متحف التاريخ الطبيعي) في محافظة ذي قار اذا تم تصميم المشروع ولكنه لم ينفذ لان وزارة الثقافة لم تخصص له الاموال الكافية لاستكمال تنفيذه [٢٤].

هذا بالإضافة الى ان الدمج قد تسبب بإرباك العمل في هيئة السياحة ، فهيئة السياحة قد واجهت العديد من الصعوبات بسبب سياسة الحكومة العراقية حيث انها كانت مرتبطة بوزارة الثقافة في عام (٢٠٠١) وبعد استحداث وزارة السياحة ارتبطت فنيا بوزارة السياحة وماليا وادارية بوزارة الثقافة ثم وفي النهاية دمجت عام (٢٠١٥) مع وزارة الثقافة والسياحة والآثار بعد دمج كليهما وهذا ادى الى ارباك عملها وشيوع الفوضى الادارية فيها [٢٥].

ومن رأينا انه كان بالإمكان تلافي النتائج السلبية التي خلفها دمج الوزارتين إذا ما تمت عملية الدمج وفق خطط مدروسة بشكل صحيح قائمة على قاعدة بيانات ومعلومات تخص الوزارتين فمثلا بالنسبة لموظفين الوزارتين الزائدين عن الحاجة فيمكن نقلهم الى دوائر ووزارات الدولة الاخرى كل حسب تخصصه.

وفي مصر يختلف الوضع حيث لم يتم دمج وزارة الثقافة بالسياحة وانما تم دمج وزارة السياحة بوزارة الاثار واصبحا وزارة واحدة في عام (٢٠١٩) بموجب التعديل الوزاري الذي تم في ديسمبر (٢٠١٩)[٢٦] ،ولكن على العكس من العراق فقد رحب خبراء السياحة في مصر بهذه الخطوة واعتبروها خطوة ايجابية وتصب في مصلحة السياحة المصرية لتقارب الوزارتين من حيث

الاختصاصات حسب رأيهم وانهما وجهان لعملة واحدة وقرار الدمج سيقلل الدمج ويسهم في الترويج للأثار المصرية والتسويق لها سياحيا[٢٧] ، وبعد الدمج لم يتأثر اي من قطاع السياحة او قطاع الاثار بشكل سلبي ولم يهمل احدهما على حساب الاخر وقد زادت الحركة السياحة بعد الدمج وتم انشاء العديد من المشاريع السياحية وكثف الاهتمام بالآثار المصرية وذلك لان الدمج تم وفق استراتيجية مدروسة[٢٨] ،اما دولة الامارات فلا تمتلك وزارة سياحة.

ثالثاً- تداخل وتشعب الاختصاصات:

المعوق الاخر الذي يعرقل تطور السياحة في العراق هو كثرة الاعباء والمهام الملقاة على عاتق هيئة السياحة العراقية ، فالهيئة العديد من الاختصاصات والمهام التنظيمية والإدارية والضبطية التي تعيق عملها واختصاصها الرئيس في التخطيط والاشراف على القطاع السياحي العراقي ، فعند النظر لقانون الهيئة في المادتين (٢,٣) يلاحظ ان اهداف الهيئة واختصاصاتها كثيرة وجاءت صياغتها بأسلوب مرن وعام ، ان وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية ليس لها دور ملحوظ وفعال في دعم السياحة العراقية [٢٩].

يلاحظ ان الهيئة يقع عليها عبء تنظيم وادارة القطاع السياحي في العراق بشكل يكاد يكون كامل حيث ان اغلب الاجهزة الادارية المحلية المختصة بالسياحة ليس لها دور يذكر فمثلا رابطة الفنادق والمطاعم السياحية العراقية ليس لها نشاط ولا حتى موقع محدد ولم يعثر على جهة تمثلها بشكل فعلي ، وكذلك الأمر بالنسبة الاتحاد الغرف الاقتصادية العراقية ليس له علاقة مباشرة بالقطاع السياحي عكس الغرف الاقتصادية في مصر فهي تشارك باتخاذ القرار المتعلق بالسياحة سواء كان تنظيميا ، تنفيذيا، تخطيطيا وغيرها من الانشطة المتعلقة بالنشاط السياحي[٣٠] ، بالإضافة الى ذلك تعاني الهيئة من مشكلة اخرى وهي قلة أعداد موظفيها أذ انخفض عدد موظفين الهيئة في عام (٢٠٢٢) من (١١٨٨) موظف الى نحو (١٠٩٨) موظف[٣١]، ونلاحظ ان ذلك سيؤدي الى عرقلة اعمال الهيئة وتأخير أنجاز المهام والخطط الموضوعة لتنظيم قطاع السياحة ، لذلك لابد من زيادة الكادر الوظيفي للهيئة ويفضل ان يكون معظمهم ذوو خبرة في الشأن السياحي.

اما في مصر فهناك تعاون وتنسيق بين الاجهزة الادارية المعنية بالسياحة حيث لا تكلف جهة واحده بكافة المهام على الرغم من ان وزارة السياحة هي الجهة الرئيسية المسؤولة ولكن هناك تعدد في الجهات التي تمارس مهام واختصاصات لتنظيم القطاع السياحي في مصر وتطويره ، وهذا اهم ما تضمنته احكام قانون المنشآت السياحية الجديد حيث حرص على تعدد الجهات التي تختص بالسياحة ما بين الوزارات والجهات المحلية واي جهات اخرى في الدولة لكي تعاون الوزارة في اعمالها والاسهام في تطوير استراتيجية مصر السياحية [٣٢].

وفي الامارات بالرغم من ان المجلس الوطني للسياحة والاثار هو الجهة المركزية الرئيسية المسؤولة عن السياحة في الامارات بشكل عام الا ان اهم اختصاصاته واهدافه تتمثل في التخطيط والاشراف على القطاع السياحي وتوجد اجهزة ادارية لكل امارة من الامارات تختص بجميع الامور التنظيمية والإدارية الخاصة بالمرافق السياحية وكل ما يتعلق بها ويقوم المجلس بتنسيق وتنظيم العمل بين هذه الاجهزة [٣٣]، وبناء على ما تقدم نستدل ان كثرة المسؤوليات والاختصاصات الملقاة على عاتق هيئة السياحة العراقية، كانت من ضمن اهم الأسباب التي عرقلت تطور قطاع السياحة العراقي فقد انشغلت الهيئة بعدد كبير من الاعمال، فنرى انه من الضرورة تخفيف هذه المسؤوليات عن طريق التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة، بالإضافة الى تفعيل بعض السلطات المحلية المسؤولة عن السياحة التي لا نشاط يذكر لها ،وأيضا نرى أهمية استحداث مجلس للسياحة العراقية لكي يتولى بعض المهام الضبطية والإدارية.

رابعاً- اهمال دعم السياحة الطبيعية:

أن من أسباب تأخر تطور قطاع السياحة العراقية هو اهمال الجهات المختصة للمقومات الطبيعية التي يتمتع لها العراق والتي تكون اساس للسياحة الطبيعية حيث يزخر العراق بالعديد من المقومات والامكانيات الطبيعية الخلابة المنتشرة في كافة المحافظات يمكنها النهوض بالسياح العراقية اذا ما استثمرت بالشكل الصحيح[٣٤]، ومن ابرز هذه المظاهر الطبيعية هي الاهوار التي تنتشر في محافظات البصرة، ميسان، ذي قار ، وهي تعتبر مظهرا طبيعيا خلابا يمكن ان تجذب

عدد كبيرا من السياح اذا ما استغلت واستثمرت وخاصتا بعد ان دخلت الاهوار ضمن لائحة التراث العالمي(٣٥)

لمناطق الاهوار مقومات سياحية تجعلها مقصدا سياحيا متميزا فهي بالإضافة الى جماليتها تتمتع بموقع جغرافي ممتاز يمكن السياح من الحصول على سياحة متنوعه ، وكذلك تتمتع بمناخ معتدل بالأخص في شهري آذار ونيسان وتتمتع الاهوار ببيئة متنوعه من الحيوان والنبات (٣٦).

الا انه على الرغم من اهميتها الا انها مهمله من قبل الحكومة العراقية وان اهتمامها كان على الورق فقط ففي محافظة ميسان اعلنت هيئة استثمار ميسان عن مشاريع عديدة في الاهوار كأنشاء فندق سياحي في هور الحويزة ولكن كل المشاريع لم تنفذ (٣٧).

فأهوار العراق ثروة طبيعية هائلة يمكن ان تستغل في المجال السياحي وتحقق موارد مالية كبيرة للدولة ولكنها للأسف تعاني من تجاهل حكومي ودعم محدود فيلاحظ اهمال هيئة السياحة لملف السياحة في الاهوار وتغيب دورها، بالإضافة الى ان هناك ضعف في التنسيق في التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية وهي وزارة السياحة ووزارة الموارد المائية ووزارة البيئة وكذلك غياب التنسيق بين الادارات المعنية بالأهوار في داخل المحافظات وانعدام التخطيط والتعاون بينها، وايضا اهمال الجهات المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استعادة الاهوار للحصة المائية الخاصة بها حيث يجب ان تصل نسبة الاغمار الى ٧٠٪ حتى تنجح المشاريع السياحية فيها(٣٨).

وبالإضافة الى ذلك نعتقد ان انشاء المشاريع والمرافق سياحية في مناطق الاهوار في الواقع العملي اصعب من انشائها في مناطق أخرى ، وذلك يعود لطبيعة هذه المناطق وأيضا افتقارها الى البنية التحتية ، ويتبين لنا من ذلك انه لنجاح السياحة فيها لابد من وضع عملية تخطيط تنموي تنطوي علة مجموعة من النقاط المهمة يجب القيام بها اهمها تهيئة البنية التحتية ، بإنشاء طرق نقل رئيسية وفرعية، والصرف الصحي والطاقة الكهربائية وكذلك شبكة الاتصالات ، وهذه الخدمات ضرورية وتشجع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع السياحية التي ستقام فيها.

أما في مصر فهناك اهتمام متزايد من قبل الحكومة المصرية بالسياحة الطبيعية ومقوماتها داخل الدولة فيوجد تنسيق وتعاون بشكل مستمر بين الوزارات المختصة وهي وزارة السياحة والآثار ووزارة البيئة وهذا التعاون كان له نتائج ايجابية في تطوير السياحة الطبيعية (البيئية) [٣٩] ،وكان تطوير السياحة البيئية أبرز اهتمامات استراتيجية السياحة المصرية وهناك تعاون مستمر بين خبراء البيئة وخبراء السياحة لتحقيق تنمية سياحية بيئية من خلال وضع الدراسات والاستراتيجيات العلمية التي تعمل على نتشيط السياحة البيئية والتشجيع على حماية للموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلاد[٤٠].

اما بالنسبة للأمارات فإن الجهات والدوائر المختصة بالسياحة تهتم بشكل واضح بالموارد الطبيعية التي تمتلكها الامارات بشكل واضح وبارز حيث اطلقت حكومة الامارات مشروع باسم (كنوز الطبيعة في الامارات) في عام ٢٠١٨ بهدف الترويج للمقومات السياحية الطبيعية في الدولة وتقوم الجهات المعنية بالسياحة في الامارات باستخدام أحدث الاساليب في ادارة المحميات الطبيعية كاستخدام أداة(METT) التي تقوم ببيان مدى كفاءة وفعالية ادارة المحمية وتستخدم هذه الاداة في الامارات منذ عام ٢٠١٤[٤١].

خامساً- قلة التخصيصات المالية لقطاع السياحة:

حيث أن وزارة السياحة العراقية تعاني نقص مستمر في التخصيصات والموارد المالية ، واصبحت تلجأ لتلافي هذا القصور في ميزانيتها الى تخصيصات وزارة المالية ، وهذا ادى الى انعدام المكافأت والحوافز لموظفين الوزارة ، وهيئة السياحة كذلك تعاني من ضعف في الموارد المالية وهذا يعود لعدم قدرة الهيئة على تحصيل مستحقاتها والديوان المتراكمة على الشركات بسبب الفساد الاداري والتدخلات السياسية[٤٢] ، اذ لم يخصص لهيئة السياحة العراقية منذ(٢٠١٣) ضمن الموازنة العامة للدولة سوى (٣٠) مليار دينار في مجال الانفاق الاستثماري[٤٣] ،فقلة التخصيصات المالية المقررة للقطاع السياحي في الموازنات السنوية في العراق حاول دون تطور القطاع السياحي وقلة المشاريع السياحية اذ ان الحكومة العراقية لأربعة عقود انشغلت بتخصيص مواردها

المالية لمواجهة الحروب والتحديات الامنية والعسكرية مما ادى الى نقص وقصور ملحوظ في التخصيصات المالية للسياحة[٤٤].

أما في مصر فأن سياسة الدولة تتجه الى زيادة التخصيصات المالية للقطاع السياحي لدعم القطاع وضمان تطويره ، حيث بلغت نسبة الاستثمارات المالية الحكومية لصالح القطاع السياحي المصري ١٢.٣٪ من اجمالي الاستثمارات المالية في عام (٢٠١٢) حسب تقرير المجلس العالمي للسياحة والسفر[٤٥] ،كما ان مجلس النواب وافق على انشاء (صندوق دعم السياحة والآثار) لمساعدة الجهات المعنية بالسياحة على تسيير اعمالها ودعم وتمويل الانشطة السياحية ويكون هذا الصندوق بإدارة وزير السياحة والآثار[٤٦].

وبالنسبة للأمارات فأن هناك دعم حكومي غير محدود للسياحة من حيث التخصيصات المالية المقررة لخدمة هذا القطاع اذ بلغ حجم الانفاق الحكومي على الاستثمار في السياحة (١٥٠) مليار درهم عام (٢٠١٥) ، كما ان الامارات خلال السنوات الماضية قد استثمرت اكثر من (١٠٠) مليار درهم لتطوير قطاع الطيران الاماراتي اذ انشأت مطارات جديدة وحدثت المطارات القديمة وهذا كان له اثر ايجابي على تطوير السياحة الإماراتية[٤٧] .

نعتقد ان قلة التخصيصات المالية تعد من اهم المشاكل التي تؤثر سلبا على السياحة العراقية، وتعيق عملية التنظيم الإداري لهذا القطاع، فلابد من زيادة نسبة هذه التخصيصات لكي تعمل السلطات المسؤولة على تنظيم وتطوير النشاط السياحي، ويمكن للعراق ان يستفيد من تجربة جمهورية مصر العربية وأنشاء صندوق لدعم السياحة والأثار.

نستنتج مما تقدم عدم وجود اهتمام فعلي وحقيقي بقطاع السياحة العراقية ، ويتضح ذلك بالنظر الى المشاكل الإدارية والتنظيمية التي تعترض النشاط السياحي فالحكومة العراقية تتجاهل تنمية هذا القطاع رغم الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها العراق ، من مواقع دينية وطبيعية ومواقع الاثار وغيرها، ويجب لنجاح الحركة السياحية وتفادي المعوقات الإدارية المذكورة ان يكون هناك إرادة سياسية حقيقية من الحكومة العراقية تؤمن بأهمية قطاع السياحة ودورة الكبير في دعم

الاقتصاد، وتشكيل لجنة مختصة تضم خبراء وممثلين من القطاع العام والقطاع الخاص لوضع استراتيجية وخطة عمل جديدة واضحة تحاكي المتطلبات والاولويات التي يستلزمها نجاح النشاط السياحي في العراق.

الخـــاتمـــة

وفي نهاية بحثنا لموضوع (معوقات تنظيم المرافق السياحية في العراق) يتوجب علينا بيان النتائج التي توصل اليها البحث، وكذلك تقديم الاقتراحات التي ندعو المشرع العراقي الى الأخذ بها، والتي سنطرحها تباعاً وكما يلي:

أولاً: النتائج

١ـ على الرغم من الاهتمام المتزايد بصناعة السياحة دولياً، الا ان هذه الصناعة تعاني من التهميش والإهمال بشكل واضح في العراق، ضمن سياسة الحكومة المعتمدة بشكل يكاد يكون كامل على القطاع النفطي وإهمال ما عداه من قطاعات اقتصادية مهمة أخرى.

٢ـ الافتقار الى استراتيجية واضحة تخص تنظيم النشاط السياحي في العراق في ضل غياب السياسة السياحية على مدار السنوات السابقة، مما ساهم في خلق العديد من الاختلالات في قطاع السياحة العراقية وتأخر نموه وتطوره بشكل واضح.

٣ـ ضعف التنسيق والتعاون بين السلطات الإدارية المسؤولة عن تنظيم القطاع السياحي، وتحميل هيئة السياحة أغلب الأعباء والمهام مع قلة مواردها المالية وانخفاض أعداد موظفيها.

٤ـ قلة التخصيصات المالية المخصصة للسياحة في الموازنة العامة للدولة، اذ لا يحصل القطاع السياحي الا على الشيء القليل.

٥ـ دمج وزارة السياحة والآثار بوزارة الثقافة بشكل غير مدروس ومخطط مما أدى الى مشاكل إدارية عديدة واهمال ملف الآثار العراقية لعدم كفاية الموارد المالية.

٦ـ تجاهل السلطات الإدارية المعنية للأماكن ذات المقومات والامكانيات السياحية النادرة بشكل كبير، ومنها مناطق الأهوار في جنوب العراق فتقوم الإدارات في المحافظات بوضع الخطط لاستغلال هذه الأماكن سياحيا والاعلان فقد دون تنفيذ.

٧ـ ضعف وقصور الإطار التشريعي والقانوني بشكل لا يواكب متطلبات تطوير القطاع السياحي.

ثانياً: المقترحات

١ـ توصي الدراسة بالعمل على تبني استراتيجية لتنظيم القطاع السياحي محددة البرامج والمشروعات فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وفق مبادئ التطور المستدام، التي تخدم استثمارات القطاع السياحي والاحتياجات المستقبلية للدولة.

٢ـ تدعوا الدراسة بالعمل على تهيئة مناطق الأهوار في المحافظات الجنوبية بشكل يجعلها صالحة للاستثمار السياحي، عن طريق العمل على توفير البنية التحتية الملائمة التي تجعلها مناطق جاذبة للمستثمرين السياحين، وتنفيذ المشاريع المطروحة من قبل هيئات الاستثمار التي بقيت حبرا على ورق.

٣ـ تقترح الدراسة من المشرع مراجعة منظومة التشريعات السياحية في العراق، وسد النقص الحاصل فيها والقصور، والعمل على استحداث قانون جديد للسياحة يواكب متطلبات التطور في بيئة العمل السياحي.

٤ـ توصي الباحثة بتقديم دعم حكومي للقطاع السياحي ووضعه ضمن أهم أولويات الدولة في الأيام القادمة، عن طريق زيادة التخصيصات المالية له في موازنة الدولة العامة بشكل يسمح للسلطات المسؤولة عنه القيام بالمهام والأعمال المطلوبة منهم في مجال الأشراف والسيطرة على القطاع السياحي.

الهوامش:

(١) غنية ضياء، اهمية التشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية، بحث منشور على المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد (٢٠)، العدد (٧٣)، ٢٠٢١، ص٥٨.

(٢) حسن حميدة، مقياس التشريع السياحي، مطبوعة خاصة بطلبة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بليدة، الجزائر، ٢٠٢١، ص١٦ وما بعدها

(٣) رشا عثمان قمر الدين، التشريعات والقوانين السياحية وأثرها في تطوير القطاع السياحي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، ٢٠١٧، ص٢٥.

(٤) عدنان باقي لطيف، مفترضات الترخيص بمزاولة النشاط السياحي في العراق، ص٣٠٩.

(٥) قانون المنشآت السياحية العراقي رقم (٥٠) لسنة (١٩٦٧)، منشور في الجريدة الرسمية، العدد (١٤١٧).

(٦) الإطار الاستراتيجي الوطني، مصدر سابق، ص٥٦.

(٧) مصطفى علي حميد العامري، الاختصاصات الضبطية لهيئة السياحة العراقية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٧.

، ص٥٩.

(٨) المادة (٢) من قانون الشركات السياحية رقم (٤٩) لسنة (١٩٨٣)، منشور في الوقائع العراقية بالعدد (٢٩٤٤)

(٩) ينظر للبند الثالث من تعليمات اجازة ممارسة المهنة للمرافق السياحية ، منشوره على الموقع الرسمي لهيئة السياحة العراقية، متوفر على الرابط الالكتروني الاتي: http://tourism.gov.iq/ ، تاريخ اخر زيارة في ٣٠ / ٧ / ٢٠٢٢.

(١٠) مصطفى علي حميد العامري، الاختصاصات الضبطية لهيئة السياحة العراقية، المصدر السابق، ص١٠٩.

(١١) المادة (٤) من قانون رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) المصري بشأن المنشآت السياحية والفندقية.

(١٢) عبد الرحمن سرحان ،(٤) تشريعات و(٧) توصيات للنهوض بقطاعي السياحة والاثار ، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elbalad.news ، تاريخ اخر زيارة في :٢٠٢٢/٨/٢٢.

(١٣) عبد اللطيف هيبه، اهداف مشروع قانون المنشآت السياحية والفندقية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.elfagr.org ، تاريخ اخر زيارة: ٢٠٢٢/٨/٢٢.

(١٤) رفيعة العويس، السياحة داعم رئيس لاقتصاد دبي في تحقيق التنمية، بحث منشور في الملحق التشريعي، اللجنة العليا للتشريعات، الامارات، العدد (١٦)، ٢٠١٨.

(١) د. فارس كريم بريهي، تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠١١، ص٣٣.

(٢) احمد عثمان محمد، استراتيجية صناعة السياحة في العراق ودورها في تحقيق التنمية الشاملة، بحث منشور على مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد (٣)، العدد (٣)،٢٠٢١، ص٢٣٥.

(١٧) حمدي عباس حمادي وحيدر عبود كرار، استراتيجية التنمية السياحية في العراق، بحث منشور على مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، المجلد (١١)، العدد (٢)، ٢٠٠٨، ص٢٦٥.

(١٨) زير ريان، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكره، ٢٠١٧، ص٢٣٣ وما بعدها.

(١٩) مصطفى احمد السيد مكاوي، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠١٤، ص٣٩ وما بعدها.

(٢٠) مصطفى العبيدي ، دمج الوزارات في العراق يخلق مشاكل ادارية كثيرة ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.alquds.co.uk ، تاريخ اخر زيارة ١ / ٧ / ٢٠٢٢.

(٢١) تم الدمج في عام (٢٠١٥) بموجب الامر الديواني رقم (٣١٢).

(٢٢) معلومات منشورة على منصة المسلة السياحية، متوفرة غلى الموقع الالكتروني الاتي: https://almasalla.travel تاريخ اخر زيارة ١ / ٧ / ٢٠٢٢.

(٢٣) حسين الكعبي، السياحة والاثار تتعرض للإهمال بعد دمجها بالثقافة ، مقال منشور على جريدة الصباح، متوفر على الموقع الالكتروني الآتي: https://alsabaah.iq/ تاريخ اخر زيارة ١ /٧/ ٢٠٢٢.

(٢٤) معلومات منشورة على الموقع الرسمي لديوان محافظة ذي قار، متوفرة على الموقع الالكتروني الاتي: https://thiqar.gov.iq ، تاريخ اخر زيارة ٢٠ / ٨ / ٢٠٢٢ .

(٢٥) علاء كرم الله، السياحة في ظل الحكومة القادمة، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www-sotaliraq-com ، تاريخ اخر زيارة ٢٠ / ٨ /٢٠٢٢.

(٢٦) حسين دجيل، دمج وزارتي الآثار والسياحة الآمال والتخوفات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://eipss--eg-org.cdn.ampproject ، تاريخ اخر زيارة في٢٠ / ٧ / ٢٠٢٢ .

(٢٧) ميادة الشامي ، خبراء يوضحون اهمية دمج وزارتي السياحة والاثار ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://alwafd.news ، تاريخ اخر زيارة ٢٠ / ٧ / ٢٠٢٢ .

(٢٨) غاده شلبي، تنسيق مستمر مع جميع مؤسسات الدولة للارتقاء بالمنظومة السياحية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.shorouknews.com- ، تاريخ اخر زيارة في ١ / ٧ / ٢٠٢٢.

(٢٩) مصطفى علي حميد العامري، الاختصاصات الضبطية لهيئة السياحة في العراق، مصدر سابق، ص٣٢.

(٣٠) نسرين غالي، الخصخصة والتنمية السياحية، المصدر السابق، ص١٢٥ وما بعدها.

(١) إنجازات هيئة السياحة العراقية عام (٢٠٢٢)، كتاب صادر عن وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ٢٠٢٢، ص٢١.

(٣٢) نور علي، تطبيق قانون تنظيم المنشآت السياحية والفندقية بعد تصديق الرئيس، مقال منشور على الموقع الاتي: https://m.youm٧.com ، تاريخ اخر زيارة ٣ / ٨ / ٢٠٢٢ .

(٣٣) مصطفى السيد مكاوي، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية، المصدر السابق، ص٦٢ وما بعدها.

(٣٤) رؤوف علي الأنصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، العراق ،٢٠١٦، ص٣٠.

(٣٥) وهاب فهد الياسري، تنمية السياحة البيئية في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة، المجلد الاول، العدد (٢٣)، ٢٠١٥، ص١٧.

(٣٦) خالد كاطع الفردوسي، اهوار العراق، ط١، مركز الرافدين للأهوار، ٢٠١٩، ص٢٧ وما بعدها.

(٣٧) سعد حسن، اهوار ميسان فرص استثمارية معطله برغم اقرار برامجها ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://iraqbuzz.news ، تاريخ اخر زيارة في ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٢.

(٣٨) مقابلة مع الاستاذ ماجد جمعة عبد المحسن رئيس قسم مركز تنمية وإنعاش الاهوار في ميسان ٢٦ / ٧ / ٢٠٢٢.

(٣٩) فاتن غلاب التعاون بين السياحة والبيئة للترويج للسياحة البيئية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.dostor.org . تاريخ اخر زيارة في ٨ / ٧ / ٢٠٢٢ .

(٤٠) بسام سمير الرصيدين، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر، بحث منشور في مجلة جامعة السادات، مصر، ٢٠١٧، ص١١.

(٤١) معلومات منشورة على الموقع الرسمي لحكومة الامارات المتحدة ، متوفرة على الموقع الالكتروني الاتي: https://u.ae/ar-ae ، تاريخ اخر زيارة في ٢٩ / ٧ / ٢٠٢٢.

(٤٢) الإطار الاستراتيجي الوطني، التقرير النهائي المعدل، الجزء ٢/٤، اعداد الشركة الكندية بروكي للخدمات الاستشارية لمساعدة حكومة العراق على تطوير استراتيجية وطنية للسياحة، ٢٠١٣، ص١٣.

(٣) د. هناء عبد الغفار وماجد حميد ناصر، دراسة جدوى أولية لإمكانات تطبيق نظام الحساب الفرعي للسياحة في العراق، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ٢٠١٨، ص٤٦٣.

(٤٤) محسن ابراهيم العبيدي، السياحة العربية البينية واهميتها في تنشيط الحركة السياحية في العراق، مصدر سابق ص١٦٣.

(٤٥) مصطفى احمد السيد مكاوي، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية، مصدر سابق، ص٧٤.

(٣) قانون رقم (١٩)، سنة (٢٠٢٢)، الخاص بإنشاء (صندوق دعم السياحة والآثار) منشور في الجريدة الرسمية، العدد (١٤) مكرر.

(٤٧) زير ريان، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الدول العربية، المصدر السابق، ص٣٠٩ وما بعدها.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

١_ إنجازات هيئة السياحة العراقية عام (٢٠٢٢)، كتاب صادر عن وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢٢.

٢_ خالد كاطع الفردوسي، اهوار العراق، ط١، مركز الرافدين للأهوار، ٢٠١٩.

٣_ رؤوف علي الأنصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، العراق،٢٠١٣

٤_ مصطفى احمد السيد مكاوي، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠١٤.

٥_نسرين غالي، الخصخصة والتنمية السياحية، ط١، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٦

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١_ حسن حميدة، مقياس التشريع السياحي، مطبوعة خاصة بطلبة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بليدة، الجزائر، ٢٠٢١، ص١٦ وما بعدها

٢_ رشا عثمان قمر الدين، التشريعات والقوانين السياحية وأثرها في تطوير القطاع السياحي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، ٢٠١٧،

٣_ زير ريان، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكره، ٢٠١٧.

٤_ محسن ابراهيم العبيدي، السياحة العربية البينية واهميتها في تنشيط الحركة السياحية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥.

٥_ مصطفى على حميد العامري، الاختصاصات الضبطية لهيئة السياحة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٧.

ثالثاً: البحوث والدوريات

١_ احمد عثمان محمد، استراتيجية صناعة السياحة في العراق ودورها في تحقيق التنمية الشاملة، بحث منشور على مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد (٣)، العدد (٣)،٢٠٢١.

٢_ الإطار الاستراتيجي الوطني، التقرير النهائي المعدل، الجزء ٢/٤، اعداد الشركة الكندية بروكي للخدمات الاستشارية لمساعدة حكومة العراق على تطوير استراتيجية وطنية للسياحة، ٢٠١٣.

٣_ بسام سمير الرصيدين، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر، بحث منشور في مجلة جامعة السادات، مصر، ٢٠١٧.

٤_ حمدي عباس حمادي وحيدر عبود كرار، استراتيجية التنمية السياحية في العراق، بحث منشور على مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، المجلد (١١)، العدد (٢)، ٢٠٠٨.

٥_ رفيعة العويس، السياحة داعم رئيس لاقتصاد دبي في تحقيق التنمية، بحث منشور في الملحق التشريعي، اللجنة العليا للتشريعات، الامارات، العدد (١٦)، ٢٠١٨.

٦_ فارس كريم بريهي، تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠١١.

٧_ هناء عبد الغفار وماجد حميد ناصر، دراسة جدوى أولية لإمكانات تطبيق نظام الحساب الفرعي للسياحة في العراق، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ٢٠١٨.

٨_ وهاب فهد الياسري، تنمية السياحة البيئية في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة، المجلد الاول، العدد (٢٣)، ٢٠١٥.

٩_ عدنان باقي لطيف، مفترضات الترخيص بمزاولة النشاط السياحي في العراق، بحث منشور، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة سعيدة، المجلد (٢)، العدد (١٥)، ٢٠٢٠.

رابعاً: المقالات والمواقع الالكترونية

١_ فاتن غلاب التعاون بين السياحة والبيئة للترويج للسياحة البيئية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي:https://www.dostor.org . تاريخ اخر زيارة في ٨ / ٧ / ٢٠٢٢

٢_ معلومات منشورة على الموقع الرسمي لحكومة الامارات المتحدة ، متوفرة على الموقع الالكتروني الاتي:https://u.ae/ar-ae .

٣_ سعد حسن، اهوار ميسان فرص استثمارية معطله برغم اقرار برامجها ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://iraqbuzz.news .

٤_نور علي، تطبيق قانون تنظيم المنشآت السياحية والفندقية بعد تصديق الرئيس، مقال منشور على الموقع الاتي:https://m.youm٧.com .

٥_ معلومات منشورة على منصة المسلة السياحية، متوفرة غلى الموقع الالكتروني الاتي: https://almasalla.travel .

٦_ حسين الكعبي، السياحة والاثار تتعرض للإهمال بعد دمجها بالثقافة ، مقال منشور على جريدة الصباح، متوفر على الموقع الالكتروني الآتي: https://alsabaah.iq/ .

٧_ معلومات منشورة على الموقع الرسمي لديوان محافظة ذي قار، متوفرة على الموقع الالكتروني الاتي: https://thiqar.gov.iq.

٨_ علاء كرم الله، السياحة في ظل الحكومة القادمة، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www-sotaliraq-com .

٩_ حسين دجيل، دمج وزارتي الآثار والسياحة الآمال والتخوفات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://eipss--eg-org.cdn.ampproject .

١٠_ ميادة الشامي ، خبراء يوضحون اهمية دمج وزارتي السياحة والاثار ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي : https://alwafd.news.

١١_ غاده شلبي، تنسيق مستمر مع جميع مؤسسات الدولة للارتقاء بالمنظومة السياحية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.shorouknews.com- .

١٢_ مصطفى العبيدي ، دمج الوزارات في العراق يخلق مشاكل ادارية كثيرة ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.alquds.co.uk.

١٣_ عبد الرحمن سرحان ،(٤) تشريعات و(٧) توصيات للنهوض بقطاعي السياحة والاثار ، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elbalad.news .

١٤_ عبد اللطيف هيبه، اهداف مشروع قانون المنشآت السياحية والفندقية ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الاتي:https://www.elfagr.org .

خامساً: القوانين والتشريعات

١_ قانون الشركات السياحية العراقي رقم (٤٩) لسنة (١٩٨٣)، منشور في الوقائع العراقية بالعدد (٢٩٤٤)

٢- تعليمات اجازة ممارسة المهنة للمرافق السياحية ، منشوره على الموقع الرسمي لهيئة السياحة العراقية، متوفر على الرابط الالكتروني الاتي: http://tourism.gov.iq/.

٣_ قانون المنشآت السياحية العراقي رقم (٥٠) لسنة (١٩٦٧)، منشور في الجريدة الرسمية، العدد (١٤١٧).

قانون رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) المصري بشأن المنشآت السياحية والفندقية.

٤_ قانون رقم (١٩)، سنة (٢٠٢٢)، الخاص بإنشاء (صندوق دعم السياحة والآثار) منشور في الجريدة الرسمية، العدد (١٤) مكرر.